



بوصلة جديدة لعلاقات المغرب مع دول الاتحاد الأوروبي



محمد ماموني العلوئي
صحافي مغربي

المؤسسة على السيادة والمصلحة والبرغماتية والمبادئ، وهذا ما يقض مضجع دول الجوار. كانت إسبانيا تراقب طريقة تعاطي برلين مع قرار المغرب بتجميد تعاونه مع السفارة الألمانية والمؤسسات التي تشرف عليها. ويبدو أن مقاربة المؤسسة الملكية المشرفة نجحت في إيصال رسائلها إلى المؤسسات الإسبانية بالدرجة الأولى، وهي أن أي تعامل مع الرباط لا بد أن يتصف بالاحترام والنزاهة بوصفها شريكا تجاريا وسياسيا وأمنيا جد فعال ومهم، وأن تكبح مدريد جماح الأزمات والشخصيات والشركات التي تشوش على مصالح المغرب الحيوية وعلى رأسها الصحراء.

لدى الاتحاد الأوروبي مصالح تجارية كبيرة في المغرب، مع استثمارات أوروبية ضخمة لاسيما في صناعة السيارات. كما يعتبر التكتل أكبر شريك اقتصادي للرباط، حيث يمثل أكثر من نصف تجارته واستثماراته، لهذا فالمصالح المتبادلة تستحق إعادة ترتيب الأوراق من طرف بعض دول الاتحاد ومنها ألمانيا وإسبانيا. ومنذ عودة المغرب إلى الاتحاد الأفريقي أصبحت الرباط أحد أهم شركاء الاتحاد الأوروبي للمساعدة على إنجاح استراتيجية أوروبا المتعلقة بأفريقيا. فحاربة الإرهاب في الساحل والصحراء والسيطرة على الهجرة في الجوار الجنوبي المضطرب تحديات مستمرة للأوروبيين، وهذا ما جعل المغرب يسلك طريق الدفاع عن مسألة الندية في علاقاته مع دول الاتحاد الأوروبي. لكن، تأتي بعض المؤسسات الأوروبية إلا الأشتباك مع المغرب، من مدخل حقوق الإنسان والديمقراطية، للضغط وفي أحيان كثيرة للابتزاز

إسبانيا دعمت من زاوية أخرى مجموعة انفصالية تسمى ببوليساريو، ولزالت مؤسسات هذا البلد تقيس نبض العلاقات الثنائية من خلال هذا التغيير الذي أرادت في كثير من الأوقات الضغط من خلاله للحصول على مكاسب وامتيازات على حساب مصالح المملكة. لكن المغرب الذي نتحدث عنه في العشرة الأخيرة راكم عددا من المكتسبات والمواقع الجيوسياسية ونوع من علاقاته الدبلوماسية والتجارية والسياسية والاقتصادية، ما انعكس على نوع الخطاب الموجه إلى الجانب الإسباني بشكل خاص. الإسبان لم يستوعبوا مطالب الرباط بتزسيم الحدود المائية، ولم يتوقعوا أن يضع المغرب حدا للتهريب من مدينتي سبتة ومليلية نحو من المغرب. ولم يستوعب أن يقوم المغرب بتطوير ترسانته الدفاعية الأرضية والجوية والبحرية. ما يؤكد أن مدريد لا تريد جارا جنوبيا قويا بعلاقات قوية ومصالح مع عواصم دول لها وزنها الاستراتيجي كواشنطن ولندن وبكين وموسكو.

استقرت القيادة المغربية على وجهة نظر ترى أن فتح أفاق التعاون مع دول متعددة وتشبثها بالجانب الاستراتيجي في التعاون سيعطي فرصة أكبر لتقوية الموقع الإقليمي والجهوي. وما اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على صحرائه إلا أحد تجليات تلك المقاربة

الغضب الشعبي يكشف اهتراء شرعية البرلمان التونسي

فشل المؤسسة التشريعية يعمق الهوة مع مطالب الشعب

اتجهت أنظار المتابعين التونسيين للتركيز على اختلاف القراءات الدستورية والمواقف السياسية بشأن مدى مشروعية وجود البرلمان المنبثق عن الانتخابات التشريعية، التي تم إجراؤها أواخر سنة 2019، في ظل الغضب الشعبي جراء الجمود، الذي بات السمة الطاغية على نشاط المؤسسة التشريعية نتيجة الحسابات والاختلافات الأيديولوجية بين القوى السياسية التي تعمل تحت قبته.

وتتباين آراء خبراء القانون، حول مسألة شرعية البرلمان الحالي من عمد، وسقط قراءات وتفسيرات مختلفة تعلقت أساسا بالفشل في أداء المهام التي أوكلت إليه.

ويرى الباحث في القانون الدستوري رابح الخرايفي، أن "المسألة تطرح من زاوية الشرعية القانونية والمشروعية الشعبية". وقال لـ "العرب"، إن "مسألة الشرعية تتعلق بالإجراج الذي وقع للنواب والكتل بعد صدور نتائج تقرير دائرة المحاسبات، وبالعودة إلى الفصل 163 للقانون الانتخابي، فإن النص يتحدث عن إسقاط القائمة الانتخابية في غضون 6 أشهر".

ولفت إلى أنه يمكن الحديث عن الزاوية المنسبة لحل البرلمان، باعتبار أن الزاوية الدستورية غير متوفرة الآن، في ظل التصويت على حكومة هشام المشيشي، وتبقى الحالة الواقعية هي أن يتم إسقاط القوائم الانتخابية المتعلقة بالتمويلات الخارجية.

وكانت فضيلة القروفي، رئيسة دائرة محكمة المحاسبات قد قالت في وقت سابق إن المحكمة رصدت أثناء الانتخابات الرئاسية السابقة لأولها والانتخابات التشريعية لسنة 2019 عدة أخطاء التي شابها الحسابات المالية للمرشحين وشرعية الموارد ومجالات إنفاقها وعدم الإفصاح عن مصادر التمويل واستعمال مال مشبوه غير مصرح به في الحملات الانتخابية وعدم احترام أحكام مرسوم الأحزاب.

وأشار عويدات في هذا الشأن إلى أن سحب الثقة من رئيس الحكومة مسألة سياسية، والإشتباك بين المشيشي وقيس سعيد قانوني بالأساس.

ويرى مراقبون أن البرلمان الحالي فقد وزنه السياسي، غير فقدان منسوب الثقة لدى التونسيين فيه. وأقاد المحلل السياسي طارق الكحلوي في تصريح لـ "العرب"، أن "هناك اهتراء كبيرا لمصادقة البرلمان منذ سنوات، وأصبح المؤسسة الأقل ثقة لدى التونسيين".

وثمة مجموعة كتل، بحسب الكحلوي، تسعى لبناء شعبيته للانتخابات القادمة عبر الصراعات والعنف على غرار الدستوري الحر وكتلة ائتلاف الكرامة، ورئيس البرلمان راشد الغنوشي يواجه صعوبات كبيرة في تسير المؤسسة التشريعية، وكان خيارا خاطئا له بوضع كل بيض النهضة في سلة واحدة.

ومن هنا، لا يرى الكحلوي لإصلاح الوضع الاقتصادي سوى تشكيل حزام برلماني حقيقي، وإن لم يحدث ذلك فإن هذا البرلمان سيواصل انحداره.

وقال "من المهم الحديث عن تنقيح القانون الانتخابي، لكن بعض الفصول الانتخابية لا تعطيك برلمانا يدخله الكفاءة والنزاهة"، مبرزا أن "المشروعية الشعبية لما يكون البرلمان منتخبا من قبل أوسع قاعدة انتخابية، لكن الآن هناك برلمان وهناك أيضا احتجاجات".

وبرأي الخرايفي فإن البرلمان أصبح مشكلة من الناحية السياسية لأنه يضم

شخصيات مطلوبة من طرف القضاء الدستورية والمواقف السياسية بشأن مدى مشروعية وجود البرلمان المنبثق عن الانتخابات التشريعية، التي تم إجراؤها أواخر سنة 2019، في ظل الغضب الشعبي جراء الجمود، الذي بات السمة الطاغية على نشاط المؤسسة التشريعية نتيجة الحسابات والاختلافات الأيديولوجية بين القوى السياسية التي تعمل تحت قبته.

وتتباين آراء خبراء القانون، حول مسألة شرعية البرلمان الحالي من عمد، وسقط قراءات وتفسيرات مختلفة تعلقت أساسا بالفشل في أداء المهام التي أوكلت إليه.

ويرى الباحث في القانون الدستوري رابح الخرايفي، أن "المسألة تطرح من زاوية الشرعية القانونية والمشروعية الشعبية". وقال لـ "العرب"، إن "مسألة الشرعية تتعلق بالإجراج الذي وقع للنواب والكتل بعد صدور نتائج تقرير دائرة المحاسبات، وبالعودة إلى الفصل 163 للقانون الانتخابي، فإن النص يتحدث عن إسقاط القائمة الانتخابية في غضون 6 أشهر".

ولفت إلى أنه يمكن الحديث عن الزاوية المنسبة لحل البرلمان، باعتبار أن الزاوية الدستورية غير متوفرة الآن، في ظل التصويت على حكومة هشام المشيشي، وتبقى الحالة الواقعية هي أن يتم إسقاط القوائم الانتخابية المتعلقة بالتمويلات الخارجية.

وكانت فضيلة القروفي، رئيسة دائرة محكمة المحاسبات قد قالت في وقت سابق إن المحكمة رصدت أثناء الانتخابات الرئاسية السابقة لأولها والانتخابات التشريعية لسنة 2019 عدة أخطاء التي شابها الحسابات المالية للمرشحين وشرعية الموارد ومجالات إنفاقها وعدم الإفصاح عن مصادر التمويل واستعمال مال مشبوه غير مصرح به في الحملات الانتخابية وعدم احترام أحكام مرسوم الأحزاب.

وأشار عويدات في هذا الشأن إلى أن سحب الثقة من رئيس الحكومة مسألة سياسية، والإشتباك بين المشيشي وقيس سعيد قانوني بالأساس.

ويرى مراقبون أن البرلمان الحالي فقد وزنه السياسي، غير فقدان منسوب الثقة لدى التونسيين فيه. وأقاد المحلل السياسي طارق الكحلوي في تصريح لـ "العرب"، أن "هناك اهتراء كبيرا لمصادقة البرلمان منذ سنوات، وأصبح المؤسسة الأقل ثقة لدى التونسيين".

وثمة مجموعة كتل، بحسب الكحلوي، تسعى لبناء شعبيته للانتخابات القادمة عبر الصراعات والعنف على غرار الدستوري الحر وكتلة ائتلاف الكرامة، ورئيس البرلمان راشد الغنوشي يواجه صعوبات كبيرة في تسير المؤسسة التشريعية، وكان خيارا خاطئا له بوضع كل بيض النهضة في سلة واحدة.

ومن هنا، لا يرى الكحلوي لإصلاح الوضع الاقتصادي سوى تشكيل حزام برلماني حقيقي، وإن لم يحدث ذلك فإن هذا البرلمان سيواصل انحداره.

وقال "من المهم الحديث عن تنقيح القانون الانتخابي، لكن بعض الفصول الانتخابية لا تعطيك برلمانا يدخله الكفاءة والنزاهة"، مبرزا أن "المشروعية الشعبية لما يكون البرلمان منتخبا من قبل أوسع قاعدة انتخابية، لكن الآن هناك برلمان وهناك أيضا احتجاجات".

وبرأي الخرايفي فإن البرلمان أصبح مشكلة من الناحية السياسية لأنه يضم



خالد هودي
صحافي تونسي

تونس - تزايدت انتقادات الأوساط السياسية والقانونية الموجهة للبرلمان التونسي، والذي بات مؤسسة دستورية فاقدة للفاعلية بالنظر إلى الجمود، الذي بات يعتره، وبدل أن يكون سندا لتحقيق مطالب الشعب أضحي عائقا يعرقل المسار الديمقراطي الهش.

ويلحظ المتابعون للمشاهد السياسي أن البرلمان، المنقسم على نفسه، يصطدم بحزمة من المطبات والعقبات، أضعت طبيعة نشاطه، وسط رفض شعبي متنام للمنظومة التي جاءت به، والتي تطالب بتغييره بعد السجلات السياسية العقيمة التي تسببت في الوصول إلى الوضع الراهن.

وبالنظر إلى الحالة السائدة، التي بات عليها البرلمان بعد عام ونصف العام من تشكيله، اعتبر الكثير من المراقبين أن الوقت قد حان من أجل تعديل أوتاره خاصة وأن المؤسسة التشريعية لم تعد تحترم المنظومة الانتخابية.

وأكد أنه لا بد من العودة إلى نتائج تقرير دائرة المحاسبات، وفي هذه الحالة لا لجل البرلمان وإنما يتم إجراء انتخابات جزئية بناء على ما ورد في التقرير.

وتشهد البلاد حالة من الانسداد السياسي، فبينما يرفض الرئيس قيس سعيد أداء اليمين الدستورية للوزراء الجدد المقترحين في التعديل الوزاري ويعتبر أنه تصوم حولهم شبهات فساد، يتمسك المشيشي بإقرار التعديل مسنودا بالحرز السياسي لحكومته (حركة النهضة وقلب تونس وائتلاف الكفاء والنزاهة).

وأشار عويدات في هذا الشأن إلى أن سحب الثقة من رئيس الحكومة مسألة سياسية، والإشتباك بين المشيشي وقيس سعيد قانوني بالأساس.

ويرى مراقبون أن البرلمان الحالي فقد وزنه السياسي، غير فقدان منسوب الثقة لدى التونسيين فيه. وأقاد المحلل السياسي طارق الكحلوي في تصريح لـ "العرب"، أن "هناك اهتراء كبيرا لمصادقة البرلمان منذ سنوات، وأصبح المؤسسة الأقل ثقة لدى التونسيين".

وثمة مجموعة كتل، بحسب الكحلوي، تسعى لبناء شعبيته للانتخابات القادمة عبر الصراعات والعنف على غرار الدستوري الحر وكتلة ائتلاف الكرامة، ورئيس البرلمان راشد الغنوشي يواجه صعوبات كبيرة في تسير المؤسسة التشريعية، وكان خيارا خاطئا له بوضع كل بيض النهضة في سلة واحدة.

ومن هنا، لا يرى الكحلوي لإصلاح الوضع الاقتصادي سوى تشكيل حزام برلماني حقيقي، وإن لم يحدث ذلك فإن هذا البرلمان سيواصل انحداره.

وقال "من المهم الحديث عن تنقيح القانون الانتخابي، لكن بعض الفصول الانتخابية لا تعطيك برلمانا يدخله الكفاءة والنزاهة"، مبرزا أن "المشروعية الشعبية لما يكون البرلمان منتخبا من قبل أوسع قاعدة انتخابية، لكن الآن هناك برلمان وهناك أيضا احتجاجات".

وبرأي الخرايفي فإن البرلمان أصبح مشكلة من الناحية السياسية لأنه يضم

شخصيات مطلوبة من طرف القضاء الدستورية والمواقف السياسية بشأن مدى مشروعية وجود البرلمان المنبثق عن الانتخابات التشريعية، التي تم إجراؤها أواخر سنة 2019، في ظل الغضب الشعبي جراء الجمود، الذي بات السمة الطاغية على نشاط المؤسسة التشريعية نتيجة الحسابات والاختلافات الأيديولوجية بين القوى السياسية التي تعمل تحت قبته.

وتتباين آراء خبراء القانون، حول مسألة شرعية البرلمان الحالي من عمد، وسقط قراءات وتفسيرات مختلفة تعلقت أساسا بالفشل في أداء المهام التي أوكلت إليه.

ويرى الباحث في القانون الدستوري رابح الخرايفي، أن "المسألة تطرح من زاوية الشرعية القانونية والمشروعية الشعبية". وقال لـ "العرب"، إن "مسألة الشرعية تتعلق بالإجراج الذي وقع للنواب والكتل بعد صدور نتائج تقرير دائرة المحاسبات، وبالعودة إلى الفصل 163 للقانون الانتخابي، فإن النص يتحدث عن إسقاط القائمة الانتخابية في غضون 6 أشهر".

ولفت إلى أنه يمكن الحديث عن الزاوية المنسبة لحل البرلمان، باعتبار أن الزاوية الدستورية غير متوفرة الآن، في ظل التصويت على حكومة هشام المشيشي، وتبقى الحالة الواقعية هي أن يتم إسقاط القوائم الانتخابية المتعلقة بالتمويلات الخارجية.

وكانت فضيلة القروفي، رئيسة دائرة محكمة المحاسبات قد قالت في وقت سابق إن المحكمة رصدت أثناء الانتخابات الرئاسية السابقة لأولها والانتخابات التشريعية لسنة 2019 عدة أخطاء التي شابها الحسابات المالية للمرشحين وشرعية الموارد ومجالات إنفاقها وعدم الإفصاح عن مصادر التمويل واستعمال مال مشبوه غير مصرح به في الحملات الانتخابية وعدم احترام أحكام مرسوم الأحزاب.

السياسي والاقتصادي. ولهذا ذهب المغرب بعيدا في هذا المضمار وكرس احترام الحقوق والواجبات في كافة التراب الوطني، كما أظهر تقدما في تعزيز الإدماج السياسي وتعزيز الديمقراطية والمشاركة السياسية. الممثل الأعلى للسياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، يعرف جيدا المغرب، وقد كون فكرة شاملة على التحديات والفرص التي يجب على المملكة التغلب عليها في التعامل مع المملكة المغربية، وقد دعا إلى علاقات أفضل ودعم أكبر من الاتحاد الأوروبي للبلاد.

وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى نموذج جديد يجب أن يحكم علاقة الاتحاد الأوروبي مع المغرب بشكل خاص بعيدا عن الانتقائية في تناول القضايا المهمة، ودون تأثير لصراع دول الاتحاد مع الاتحاد الروسي، أو خوفها من اكتساح الترتيب الصيني عبر التكنولوجيا والتجارة. ففي ظل الاتجاه المتزايد نحو عالم تشكله ثنائية قطبية بين الصين والولايات المتحدة، لا مصلحة لبروكسل سوى تميمين العلاقات مع الجنوب عبر سياسة تبعد عن المعيار الاستعماري.

لذلك، ليس هناك من سبب يدعو ألمانيا كدولة لها موقعها داخل الاتحاد الأوروبي إلى القول إن أهدافها لا تتعلق بمجال استعمال القوة الناعمة للتأثير على قرار المغرب، وهذا ما جعل الرباط تنهج منطق المواجهة الباردة مع برلين لإبراز مواقف المغرب وموقعه في عالم يتزايد فيه التنافس بطريقة يؤمن مصالحه الأساسية ويزيد من مكانته العالمية. ويدفع برلين إلى استدعاء سفيرة المغرب زهور العلوئي، لتطويق تداعيات الأزمة، والعمل على متابعة مصلحة البلدين في إقامة علاقة مستقرة، وإن لم تكن ودية دائما، مع الرباط.

وفي صراع القوى العظمى الناشئ يتحرك المغرب لصالح تثبيت نقاط قوة مؤسساته وخطته في التعامل مع الاتحاد الأوروبي، ولتحقيق هذه الغاية، يتعين عليه اتباع مسارين للعمل في مواجهة الدول التي تناصبه العداة الخفي أو المعلن داخل الاتحاد:

الأول، تتمثل منصات للحوار الثنائي تعترف ضمنيا بمستويات طبيعية الخلافات التقنية أو السياسية وسبل وآليات إدارتها والتنسيق بين دول الاتحاد الأوروبي والمملكة بخصوص عدد من القضايا في إطار من المسؤولية والمساواة والاحترام لتجنب الصعوبات التي قد تخلقها سياسة دولة معينة مثل ألمانيا أو إسبانيا أو هولندا التي تود العودة إلى سياسة استعلائية في التعامل مع المغرب.

والثاني، على بروكسل، نظرا للخلافات المحتملة بشأن الأزمات، تحديد معايير موضوعية وذات مصداقية في تقاسم المصالح مع الرباط وإيجاد طرق جديدة للتعاون والدفق باستثمارات كبيرة من الاتحاد الأوروبي في عدد من القطاعات وتحديد تضارب المصالح.

